

ارتفاع ملحوظ بدأ يظهر على السطح في المجتمع السعودي في نسبة طلاق النساء والأسباب متعددة، مما دفع بالشيخ سلمان العودة الى اقتراح وثيقة تتضمن حقوق المرأة السعودية من كل الجوانب المادية والمعنوية. وفيما يرى الشيخ الدكتور العودة أن الطلاق في تفش مستمر يعلّق كثير من الأكاديميين على هذه الإحصائية أنها غير دقيقة، ومبالغ فيها. «لها» التقت الشيخ الدكتور العودة للتحدث عن هذه الوثيقة وما يجب أن تتضمنه من بنود تكفل للمرأة حقها بعد الانفصال. وما هو رد المسؤولين والمرتبطين بهذه الوثيقة.

جدة – منى الجعفرائي

ها يمكن أن تنصهه وثيقة للمطالبة السعودية:

## ارتفاع نسبة الطلاق في السعودية يقلق أصحاب الاختصاص والشيخ العودة يطالب بوثيقة تضمن حق المطلقة

يرى الدكتور الشيخ سلمان العودة أن الوثيقة مهمة حالياً ويمكن تطبيقها في أي مكان سواء داخل السعودية، أو دول الخليج، أو الوطن العربي، والإسلامي قائلًا: «كثير من بلاد العالم الإسلامي تتشابه في موضوع الطلاق، والوثيقة المقترحة تتضمن عدداً من البنود من شأنها تثبيت الطلاق بصورة دقيقة من حيث التاريخ، حقوق المرأة، طريقة إيقاع طلاق الرجل للمرأة، وجود حالات سابقة، الأطفال، حقوق الرجل. هناك اعتبارات كثيرة، وتكون للسيدة بنود خاصة بها يمكن أن تشتترطها عند عقد النكاح، مثل أن تشتترط عليه مهراً ولم تحصل عليه، وقد يكون للمرأة تعليق على الموضوع نفسه مثل أن يكتب الرجل تاريخاً للطلاق والمطلقة تثبت تاريخاً آخر، الرجل يثبت حالة، والسيدة تثبت حالة ثانية، أيضاً يمكن أن يكون هناك أمور مالية عالقة بينهما مثل أن يكونا بنيا بينهما معاً، أن تثبت المرأة أنها حامل وقد يتبرأ الرجل من هذا الطفل، من هذا المنطلق يمكن أن تثبت الوثيقة وتوضح حقوق كلا الطرفين».

وأشار إلى أن الوثيقة توثق فقط الزواج المتعارف عليه والمعقود شرعاً، وينص موثق داخل المحاكم السعودية، إلا أنه لا يخدم المتزوجات مسياراً. أو أي زواج آخر من باب أن الزواج في الأصل غير موثق في بعض حالات المسيار مضيفاً: «الوثيقة للزواج الموثق لأنه هو ما يحتاج إلى وثيقة لفض الشراكة الزوجية. إن كان الارتباط غير موثق مثل زواج المسيار يملك الرجل فرصة التلاعب إلى درجة أنه يمكن أن ينكر الزواج من أساسه مما يحمل المرأة عبء المحافظة على حقوقها».

### لماذا الوثيقة الآن

وعن تزامن اقتراح الوثيقة من الشيخ الدكتور العودة مع ازدياد نسبة الطلاق في السعودية يقول العودة: «الأوضاع المتعلقة بالعلاقات الاجتماعية تقبل التصحيح والتطوير والتحسين سواء بالنظر إلى ارتفاع نسب الطلاق الآن، أو لأن النساء بدأن يلاحظن الفرق بين السعودية وما

لم يُريا من قبل. وأعتقد أنه آن الأوان أن تعامل المرأة على أنها إنسان يمثل نصف المجتمع لأنها هي مربية الأجيال، فإن أعطيت المرأة حقها كأنسان ضمنه لها الشارع، وضمنه لها الله عز وجل عندما لم يفرق في المعاملة بين الرجل والمرأة، هنا نضمن حق المطلقة، والأرملة». وشيئاً من المال، أو العطاء بحسب جديته وغناه، وبحسب حاجتها، وإن كان من الفقهاء من يعتبر هذا سنة وليس واجباً، ولكن من قال بالوجوب وهو الأصح لظاهر الآية القرآنية. وأنا هنا أتساءل عن هذه المتعة ألا يمكن أن توثق بشكل رسمي بدلاً من الاعتماد على كرم الزوج وبخله وقناعته؟ ألا يمكن أن تنظم إن صح التعبير بنظام متكامل للطلاق يختار بين الأقوال الفقهية بين هل يقع طلاق الحائض؟ هل يقع طلاق المرأة في طهر بعد جماعها؟ هل يقع الطلاق ثلاثة إن اجتمع في نفس واحد، كذلك ما يتعلق بموضوع المتعة يمكن أن يكون هناك تدخل في تحديده بحيث يكون للمرأة حق مضمون إذا طلقت.

هذه الأشياء من شأنها أن تقلل من نسبة الاجتهاد، إضافة إلى أن الرجل أصبح يتسرع في الطلاق لعدم وجود تبعات لهذا الانفصال». وأوضح أن الوثيقة يمكن أن تتضمن الحضانة في حال عدم الفصل، أما إن كانت من قضايا الطلاق التي فيها إحالة فهنا يكون على القاضي توثيق الطلاق فقط ومن ثم إحالة الموضوع على الجهة المختصة بالفصل في قضية أخرى.

### سميرة بيطار: أشدد على وجود هذه الوثيقة وأطالب بها

من جهتها، علقت الناشطة في حقوق المرأة السعودية وسيدة الأعمال سميرة بيطار على ضرورة وجود مثل هذه الوثيقة التي تحفظ للمرأة حقها حتى بعد الانفصال عن زوجها قائلة: «أنا من أكثر المؤيدات لمثل هذه الوثيقة، ومن المؤيدات لوضع نظام يحمي حقوق المرأة بصورة عامة، والمطلقة والأرملة بصورة خاصة، لأن السيدة في السعودية ممرس عليها تعسف، وممرس عليها ظلم وعنف

بعد الطلاق سيحد من نسب الطلاق لأن الرجل سيبقي

في باله ما لها بعد الطلاق، وعليه أيضاً سيحد من الزيجات المتوقعة التي بدأت بالانتشار مؤخراً في مجتمعاتنا العربية من زواج مسيار ومسفار وفرندز، وغيرها من المسميات التي تطلقنا بها الصحف دون ضمان حقوق هؤلاء النسوة اللواتي يتم الزواج بهن ومن التخلي عنهن بكل سهولة». وشددت على أن هذه الوثيقة «يجب أن يؤخذ بها لأن السعودية جزء من هذا العالم ونحن نعيش قرية كونية اليوم، والسعودية عضو مؤسس في الأمم المتحدة، وصادقت ووقعت اتفاقيات دولية مع منظمات عالمية تضمن حقوق المرأة وحقوق الإنسان، وقد سعت للدخول في منظمة التجارة العالمية. كل هذا يجبر المملكة العربية السعودية على أن تكون ضمن هذه المنظومة العالمية بحسب ما تسمح به الشريعة الإسلامية».

### د. جبرين الجبرين: أن الأوان ليكون للمرأة في السعودية مؤخر صدق



من الجانِب الأكاديمي طالب الأستاذ المشارك

في قسم الدراسات الاجتماعية في جامعة الملك سعود في الرياض الدكتور جبرين الجبرين بحلول جذرية للمرأة السعودية قائلًا: «آن الأوان لمؤخر صدق يحفظ للمرأة السعودية حقوقها، فمن الملاحظ أنه لا يوجد لها مؤخر، فهي يُدفع لها مهر وفي المناطق نفسها يضع هذا

### ٧٠ ألف حالة زواج وقراية ١٣ الف حالة طلاق بحسب وزارة التخطيط

٩٥٥٤٢ فتاة، ثم جازان ٨٤٨٤٥ فتاة، ثم القصيم ٧٤٢٠٩ فتيات، ثم الجوف ٥٢١٩ فتاة، حائل ٤٣٢٧٥ فتاة، تبوك ٣٦٦٨٩ فتاة وأخيراً المنطقة الشرقية وقد بلغ عدد الفتيات فيها ٢١٥٤٣٠.

وكشفت الدراسة أن عدد الفتيات المتزوجات في السعودية بلغ مليونين وستمئة وثمانية وثلاثين ألفاً وخمسمئة وسبع وأربعين امرأة من مجموع عدد الإناث البالغ أربعة ملايين وخمسمئة واثنيتين وسبعين ألفاً. كما أن هناك ما بين عشر وخمس عشرة حالة زواج لسعوديين من إندونيسيات شهرياً، وتبلغ أحياناً ٢٥ زيجة حيث يعمل معظمهن كخادمات. ويتضح من ذلك ارتفاع نسبة العنوسة في المجتمع السعودي إلى أكثر من مليون ونصف المليون فتاة في السعودية. ويحلل الدكتور إبراهيم الجوير أستاذ علم الاجتماع في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض الظاهرة بقوله: «ذلك عائد لجملة من العوامل الاجتماعية، والاقتصادية التي ساهمت في ذلك»، مشيراً إلى أنه قد أجرى دراسة بحثية حول ذلك وتبين أن ٥٤ في المئة من الشباب الجامعي يرى أن مواصلة تعليمه الجامعي يقف عائقاً أمام الزواج أثناء الدراسة الجامعية، وأن النسبة العظمى من الشباب يفضلون مواصلة تعليمهم الجامعي على الزواج.

أشارت دراسة أعدتها وزارة التخطيط السعودية ونشرت في ميدل ايست أون لاين إلى أن نسبة الطلاق في السعودية قد ارتفعت خلال الأعوام السابقة بنسبة ٢٠ في المئة، كما أن ٦٥ في المئة من حالات الزواج التي تمت من خلال طرف آخر أو ما يعرف بالخطبة تنتهي هي الأخرى بالطلاق. وقد سجلت المحاكم والمأذونين أكثر من ٧٠ ألف عقد زواج وحوالي ١٣ ألف صك طلاق خلال العام الماضي. وأوضحت الدراسة التي حصل موقع ميدل ايست على نسخة منها أنه يتم طلاق ٣٣ امرأة سعودية يومياً في السعودية لتبلغ حالات الطلاق في العام الماضي ١٢١٩٣ حالة، ففي الرياض طلقت ٣٠٠٠ امرأة من أصل ٨٥٠٠ حالة زواج.

وأوردت الدراسة أرقاماً رسمية حول نسبة العنوسة حيث بلغ عدد العوانس ١,٥٢٩,٤١٨ فتاة. واحتلت مكة المكرمة النسبة الكبرى بوجود ٣٩٦٢٤٨ فتاة، ثم منطقة الرياض ٣٢٧٤٢٧ فتاة، وفي المنطقة الشرقية ٢٢٨٠٩٣ فتاة، ثم منطقة عسير بواقع ١٣٠٨١٢ فتاة، تليها المدينة المنورة

المهر، أو لا يطلب من الأساس، وبالتالي لا يكون للمرأة بالشكل المباشر، مما يجعلني أشدد على مؤخر صداق في حال طلقت المرأة لرغبة الرجل فقط مما يساعدها على العيش حتى تجد على الأقل شقة يمكن أن تعيش فيها. وهنا قد نصت الشريعة الإسلامية على كفالة الأم وطفلها بعد الطلاق طالما أنها أم حاضنة ومرضعة لمدة سنتين وهذا غير معمول به حالياً في السعودية... أحياناً المحاكم تحكم للمرأة برؤية أطفالها إذا كانوا مع أبيهم ولكن للأسف لا يطبق هذا الحكم، إذن لدينا مشكلة في تطبيق الأحكام، وهذا ظلم يقع على بعض النساء المطلقات».

وأشار إلى أنه في ظل الظروف السابقة يتولد في المجتمع ما يسمى بالعنف الأسري، وبالتالي توجد محاكم أسرية تكون لديها السلطة الإيجابية في تنفيذ الأحكام، ذلك أن الأحكام الصادرة حالياً من المحاكم السعودية ليس لديها سلطة التنفيذ، بل إن السلطة التنفيذية بيد الشرطة وهي من تقوم بإجبار الأب أو الرجل في تنفيذ الأحكام. ورأى أن القضية هي فهم قضية المرأة من الأساس وأخذها في الاعتبار، وعدم تجاهلها، والنظر إلى وجود المرأة حين الحكم بالطلاق، أو توكيل من ينوب عنها.

ويضيف الدكتور الجبرين أنه بخلاف كل القضايا المتعارف عليها من قضايا النفقة والسكن والأطفال لدينا قضايا شائكة أخرى قائلاً: «قد نجد امرأة من باب الثقة بالزوج قد أعطته مالا بحسب ما طلب لتنفيذ مشروع، أو بناء سكن، وعند طلاقها لا تحصل على ماله وهذا بالفعل ظلم بائن. وعند تطليق المرأة طلاقاً بائناً فهي بذلك أصبحت محرمة عليه شرعاً، ولكن تبقى القضايا جميعها السابقة معلقة إلى حين الذهاب إلى المحكمة وجلس المطلق(الرجل) والطلقة مع القاضي وحسم كل الأمور البينية التي بينهما حتى قضية الأطفال وحضانتهم. ولوحظ في الفترة الأخيرة كيف أن الأبناء وصلوا إلى حد الموت من جراء تعنت الآباء في مسألة الحضانة».

ويطلب الجبرين بالنظر إلى كل حالة على حدة وذلك لاختلاف المشاكل التي تواجه الأسر. ويرى أن الوثيقة التي طالب بها الشيخ الدكتور سليمان العوده ستكون خطوة جدا مهمة تحفظ للمرأة حقوقها، مؤكداً أن تكون للمرأة المطلقة حرية المواجهة وجلسة مع المطلق لدرس كل القضايا العالقة.

### الإحصائيات غير منطقية

في ما يخص الإحصائيات السعودية التي تحدث عنها العوده يرى الدكتور جبرين أنها مبالغ فيها حيث لو أنها كانت صحيحة فإن أكثر من نصف المجتمع النسائي السعودي يعد مطلقاً وهذا غير صحيح، مضيفاً: «يجب ألا ينساق الشخص إلى الإحصائيات بشكل متسرع، بل علينا التأني والتحري في دقتها، خصوصاً أننا لا نستطيع حصر عقود الأنكحة في السعودية ما بين مآذوني أنكحة وعقود تتم داخل المحاكم. وهناك حالات تحدث في المنازل ومثلها حالات الطلاق، فحقيقة نحن لا نستطيع أن نتعامل مع هذه الأرقام بإحصاءات دقيقة، ولا يمكن أن تضرب بعشوائية. بل يفترض أن يكون لدينا حصر دقيق ليس في سنة أو سنتين أو حتى ثلاث، فالإحصائيات تتم بطرق عدة خصوصاً أنه يجب في البداية معرفة عدد عقود أنكحة الزواج ومن ثم معرفة عدد المطلقين منها».



## الشيخ العوده يرد على مهاجمته من الأكاديميين في ما يخص نسب الطلاق.

صكوك الطلاق التي صدرت في حين أن حالات كثيرة من الطلاق تكون خارج نطاق المحاكم. وقال: «إن البعض يرى ضرورة وجود إحصائيات لعدد المطلقات حتى يمكن الاسترشاد بها في وضع برامج وخطط تنمبة المجتمع الحضاري الذي نصبو إليه، في حين أن البعض الآخر يرى أن الكشف عن هذه الإحصائيات يتسبب في عزوف الكثير من الفتيات عن الزواج، ولكن في النهاية نرى أن التقليل من النسب يوحي بأن الوضع طبيعي ولا يحتاج إلى معالجة». وأشار إلى أن الواقع الذي نعيشه يذكر أن نسب الطلاق كبيرة، ومنها أنه طبق القاعدة التي ذكرها أحد الأساتذة في جامعة الملك سعود وهي النظر إلى من يعيشون حوله ليعرف متوسط عدد المطلقات، فوجد أن نسب الطلاق تختلف من عام إلى آخر، كما تختلف من أسرة إلى أخرى، إضافة إلى أن الطلاق يتأثر بمستوى الثقافة والاطلاع والجوانب المادية ونوع الثروة، كما أن هناك اعتبارات كثيرة تؤثر في عملية الطلاق.

تعليقاً على تشكيك البعض في نسب الطلاق في السعودية وأسبابها أكد فضيلة الشيخ الدكتور سلمان العوده أنه يرحب بأي تعديل أو تصحيح فيها، ومشيراً إلى أنه كلما قلت نسب الطلاق فإن ذلك في مصلحة المجتمع.

وشكر الشيخ سلمان العوده أولئك الذين أشاروا إلى «لعبة الأرقام»، لأن النسب ربما يكون فيها نوع من الخداع والتضليل الذي يخدع المطلع، مؤكداً أن النسب التي ذكرت لم تؤخذ من مصادر رسمية، أو معتمدة ولكنها أخذت من كتب منشورة، ومواقع الكترونية متخصصة. وشدد الشيخ العوده في هذا الإطار على ضرورة أن تكون هناك إحصائيات رسمية عن عدد المطلقات، لافتاً إلى أنه ليست هناك جهة معينة تعنى بهذا الموضوع. حتى وزارة العدل قد تصدر أرقاماً تشير إلى عدد